

طبيعة التمثيل الدبلوماسي بين العراق وايران 1925-1932

دراسة وثائقية

علي ابراهيم محمد مصطفى *

جامعة المثنى / كلية الآداب

المعلومات المقالة	الملخص
تاريخ المقالة :	يتناول هذا البحث طبيعة المد والجذب في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين اذ لا يسلب الضوء على العلاقات في حد ذاتها؛ لذلك هو يركز على مقدار التوتر الذي احاط تلك العلاقة وطبيعة الانفراجات، لاسيما وان التبدل في العلاقات كان رهن الوضع السياسي لكلا البلدين مما اسهم ذلك في التعرف على مسببات التوتر والوقوف على اهم المعالجات بين الجانبين، بالوقت الذي كانت ايران تنظر للعراق نظرة تعالي مدفوعة بدوافع قومية واهداف اقتصادية تجردت من خلالها عن كل ما من شأنه ارجاع حالة الوئام بين الجانبين في الاعم الاغلب.
تاريخ الاستلام: 2023/2/14	
تاريخ التعديل: 2023/2/23	
قبول النشر: 2023/3/5	
متوفر على النت: 2023/4/16	
الكلمات المفتاحية :	
علاقات ، دبلوماسية ، العراق ، ايران ، الخارجية.	

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2023

المقدمة:

شجع لذلك ليكون عنوان لبحثنا المعنون ((طبيعة العلاقات الدبلوماسية العراقية الايرانية 1925 – 1935 دراسة وثائقية)) تضمن البحث مقدمة ومبحثين حمل الاول منهما (طبيعة العلاقات بين العراق وايران في دور الانتداب 1925-1932) ليحتوي ذلك المبحث بين جنباته علاقة العراق اتجاه ايران العلاقة التي اخذت بالتأرجح وعدم التأقلم في مواقف عدة نتج عنها جملة من الامور التي اسهمت بالتوتر في بعض الاحيان والجمود في احياناً اخرى

جاء المبحث الثاني حاملاً عنوان ((طبيعة العلاقات العراقية الايرانية 1931-1933)) اذ تم فيه معرفة مدى التبدل في العلاقات بين البلدين، لاسيما بعد ان نال العراق استقلاله و

اتسمت العلاقات بين دول العالم بالتأرجح في اغلب الاحيان اذ نراها تتقلب بين وفاق وصراع وبرود مما يجعل المتتبع لتلك العلاقات الخوض في دقائق الامور لتلك البلدان بحثاً عما يعكر العلاقة او يحافظ على وشائج تلك العلاقة من اسباب قد تكون هي الكفيلة بديمومة الخلافات او سببها.

ارتبط العراق بعلاقات خارجية منها ذات صفة دبلوماسية مع جميع دول العالم لاسيما بعد ان حقق استقلاله عام 1932، اما قبل ذلك التاريخ كانت العلاقات محكومة بمزاج وميول المنتدب لذا كانت التجارة ايران واحدة من البلدان التي دخل العراق معها بعلاقات دبلوماسية انقسمت تلك العلاقات على دوري الانتداب والاستقلال لاسيما الخزين الوثائقي لتلك الفترة الزمنية مما

شرعت السلطات البريطانية بتاريخ 18 حزيران 1925 بلفت انظار السلطات الايرانية اذ ابلغتها ان الممارسات تلك كانت دون مسوغ قانوني او رادع على الحدود العراقية ان دلت فهي تدل على عدم احترام للقوانين والاعراف الدولية، لاسيما بعد تنبيه السلطات البريطانية مراراً للسلطات الايرانية على مثل تلك التجاوزات⁽³⁾.

اخذت العلاقات بين البلدين بالانفراج، اذ جاء ذلك على لسان وزير الخارجية العراقي⁽⁴⁾ في حفل اقيم بتاريخ 12 اب 1929 بمناسبة تسلم سميي الله خان مهام وزير مفوض فوق العادة لإيران في العراق بان التمثيل الدبلوماسي للبلدين لم يصطبغ بالصبغة الرسمية قبل ذلك التاريخ، بإشارة واضحة للمتتبع ان اي حالة من التنافر وعدم الانسجام ناجم من طبيعة العلاقة لاسيما بعد هذا التاريخ اصبحت العلاقات اكثر تنظيماً⁽⁵⁾.

اعربت الحكومة العراقية عن ثقها العالية بالوزير المفوض فوق العادة لما يتمتع به من سمعة دبلوماسية عالية جعلت رضا شاه⁽⁶⁾ يودع ثقته العالية في ذلك الشخص سعياً منه لتوثيق العلاقة مع المملكة العراقية⁽⁷⁾.

كان ذلك دافعاً مهماً لأبداء سميي الله خان عن ارتياحه لموافقة المملكة العراقية لشغل ذلك المنصب الدبلوماسي اذ بين ان العلاقات بين البلدين لابد ان تكون مبنية على اواصر الثقة وتمتين كل ما هو روجي ومعنوي والانطلاق من ذلك لبناء علاقات خارجة اساسها حسن الجوار⁽⁸⁾.

ارسل على اثر ذلك سميي الله خان للحكومة العراقية اوراق اعتماد ستة قناصل موزعين⁽⁹⁾ على ست وحدات ادارية عراقية هي كل من قضاء خانقين، ولواء الموصل، ولواء العمارة، ولواء البصرة وقضاء النجف الاشرف، وقضاء الكاظمية معلناً عن رغبة ايران باختيار قناصل لها في السليمانية وكركوك، وراوندوز⁽¹⁰⁾.

بعثت على اثر ذلك سكرتارية وزارة الداخلية العراقية الى البلاط الملكي العراقي برقية من اجل استحصال الموافقة على

اعترفت ايران بذلك الاستقلال وعملت على زيادة اواصر الترابط وتمتين التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في ظل اختلاف قومي لطالما عملت ايران من خلاله على اثارة النعرات القومية التي كان المجتمع الايراني احد طرفيها والرعايا العراقيين الطرف الاخر في ظل المد والجذب التي اتصفت به تلك العلاقة خلال تلك المرحلة. ان ما يميز هذا البحث انه استقى معلوماته العلمية من وثائق المفوضية العراقية في طهران و توابعها اذ اتسمت بالدقة والوصف المتكامل لمجريات الاحداث فكانت ركيزة ركن لها الباحث في اتمام ذلك البحث كونها من الوثائق الرسمية غير المنشورة.

المبحث الاول // (طبيعة العلاقات بين العراق وايران في دور الانتداب 1925-1932)

اتسمت العلاقات العراقية الايرانية بالتشنج، اذ جاء على اثر ذلك قيام دار الاعتماد البريطاني في 13 حزيران 1925 بمخاطبة ممثلها في طهران مبلغاً اياه انها اوعزت للسلطات العراقية بإلقاء القبض على كل ضابط يتجاوز الحدود العراقية لاسيما من يرتدي الزي العسكري عاداً ذلك تجاوز سافر على الحدود العراقية في ظل اجابات غير مقنعة من الجانب الايراني لجمع التساؤلات التي وجهت لإيران بخصوص الحوادث المتكررة من قبل ايران اتجاه الاراضي العراقية⁽¹⁾.

جاء ذلك على اثر حادثة قيام عدد من الجند الايرانيين بتاريخ 13 حزيران 1926 بالسطو المسلح و قيامهم بنشاط استخباري وجمع المعلومات عن تحركات الرعاة العراقيين واعداد مواشيهم مستفيدين من انعدام ترسيم الحدود بين العراق وايران، اذ بلغ عدد المسلوبات 187 راس من الغنم قرب احد الوحدات الادارية التابعة الى لواء العمارة التي سيقبت باتجاه الاراضي الايرانية بعد ارتدائهم الملابس العسكرية مما اثار ذلك التصرف حفيظة الجانب البريطاني اذ رافق ذلك احتكار الايرانيين للشاي والسكر مما خلق ازمة اقتصادية بين البلدين⁽²⁾.

ممارسة القناصل الست لعملهم الدبلوماسي في العراق بعد ان تحضى بموافقة الملك فيصل على ذلك⁽¹¹⁾.

استجابت الحكومة العراقية على مطالبة الحكومة الايرانية بتعيين قناصل لها في لواء السليمانية وقضاء راوندوز وقضاء كربلاء وقضاء الكوت⁽¹²⁾.

جاء تعيين القنصل في كربلاء استجابة للدعوة التي تقدم بها رضا شاه للملك فيصل بعد ان برر الاول الحاجة الماسة لمثل ايران في ذلك القضاء لكثرة المناسبات الدينية وكثرة الرعايا الايرانيين، فضلاً عن طبيعة العلاقات التجارية بين الطرفين سعيًا من الحكومة الايرانية الى صيانة حقوق رعاياها في العراق⁽¹³⁾.

حدثت خلافات على الرغم مما تقدم بين الجانبين كانت ادواتها رعايا البلدين، اذ نشب هذا الخلاف في مدينة البصرة مما اسهم بتعكير صفاء العلاقات بين الجانبين ليدفع ذلك بالحكومة الايرانية الى ارسال القائم بالأعمال الايرانية⁽¹⁴⁾ محل سمعي الله خان لصيانة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين على الرغم من الخلافات بين الرعايا التي لا تتعدى ان تكون خلافات شخصية خص معظمها القضايا الاقتصادية⁽¹⁵⁾.

تجاوزت الحكومة العراقية تلك الخلافات بعد ان اعربت الحكومة الايرانية على لسان ممثلها الجديد عن وافر امتنانها وتقديرها لاسيما بعد ان رجحت توطيد العلاقات بين البلدين على الخلافات بين الرعايا⁽¹⁶⁾.

اعربت على اثر ذلك الحكومة العراقية عن شكرها وامتنانها للإعانة النقدية التي تقدم بها سمعي الله خان الى الحكومة العراقية والبالغة (2000) روبية كإعانات للمزارعين الذين لحقت بهم اضرار جراء الخسائر الناتجة من فيضان نهر الفرات على مزارعهم، ليعد ذلك وزير الخارجية العراقي تعبيراً عن حسن الجوار و مشاركة الشعب العراقي في اتراحه لتوطيد التبادل الدبلوماسي الودي بين الطرفين⁽¹⁷⁾.

ردت سكريتارية البلاط الملكي العراقي بتاريخ 9 اب 1929 على طلب هنري دويس⁽¹⁸⁾ القاضي بمنح العاملين في الجيش العراقي من البريطانيين وسام الرافدين، اذ اعرب الجانب العراقي بانه ليس من الضروري منح هؤلاء ذلك الوسام لاسيما وان دورهم اقتصر فقط على الحفاظ على اماكنهم من غزو الاخوان بالتالي منح هذه الاوسمة تعد سابقة خطيرة⁽¹⁹⁾.

رفضت بريطانيا بتاريخ 21 ايلول 1929 وعلى لسان دار الاعتماد قبول الاوسمة المقدمة من الملك فيصل لثلاث موظفين بريطانيين اذ بينت ان هؤلاء يعملون في ذلك الوقت بخدمة ملك بريطانيا لاسيما وانهم يشغلون مناصب تجعل الحكومة البريطانية ترفض مثل تلك الهدايا عادةً اياه شذوذاً عن القواعد الدبلوماسية بالتالي من غير الممكن شذوذ الحكومة البريطانية عن السياق العام⁽²⁰⁾.

اوعز الملك فيصل بتاريخ 8 تموز 1931 بمنح سمعي الله خان وسام الرافدين من الدرجة الاولى لقاء خدماته الجليلة في التقريب بين العلاقات الدبلوماسية للبلدين اذ اعرب سمعي الله خان عن امتنانه وشكره للمملكة العراقية وعلى رأسها الملك فيصل الاول⁽²¹⁾.

اعربت بريطانيا على اثر ذلك عن انزعاجها جراء قيام الحكومة العراقية بمنح الموظف الايراني وسام الرافدين اذ طالب الجانب البريطاني بمنح الموظفين ذلك الوسام لاسيما ممن قدم خدمات وصفها ذلك الجانب بالعظيمة للمملكة العراقية، كما اكد الجانب البريطاني على ضرورة منح الموظفين العراقيين ممن قرب موعد احالتهم للتقاعد ذلك الوسام⁽²²⁾.

اخذت الحكومة الايرانية بالتزاماتها وعاودت منع العشائر العراقية وعلى وجه الخصوص عشائر الجاف⁽²³⁾ من الرعي في الاراضي الايرانية اذ اقدمت بتاريخ 4 تموز 1931 بالتحشيد العسكري ومنع تلك العشائر من الرعي بقوة السلاح⁽²⁴⁾.

حاولت الحكومة على اثر ما تقدم السعي جاهدة من اجل اثبات احقيتها بتلك المراعي التي ترتادها عشائر الجاف، اذ طالبت

3- دفع رسوم الكمارك عن كل ما تستخدمه تلك العشائر من الشاي والسكر والتمور قبل الدخول في الاراضي الايرانية

4- تتعهد الحكومة العراقية بإرجاع تلك العشائر بعد انتهاء موسم الرعي على ان تتحمل كافة المسؤولية عن ذلك⁽²⁹⁾.

اعترضت عشائر الجاف على تلك المطالب اذ ركزت تلك الاعتراضات على امرين مهمين الاول هو ان مسألة الرعي حق مشروع للجميع، اما الامر الثاني ان عملية جباية الرسوم والضرائب حددتها الحكومة الايراني بعملة الليرة الذهبية والي وزن كل واحدة منها 8.133 غرام بعدما كانت بعملة القران الذي كان يمثل كل قران واحد عشر تومانات مما رجحت التعقيد في حل المسائل على تصفية الامور العالقة بما يضمن حسن الجوار⁽³⁰⁾.

استمرت السلطات الايرانية رفض دخول عشائر اخرى غير عشائر الجاف للرعي في الاراضي الايرانية، واستخدمت معها قوة السلاح لإرغامها على الرجوع الى الاراضي الايرانية⁽³¹⁾.

نددت الحكومة العراقية اثر ذلك ومن خلال وزارة الخارجية العراقية ببرقية بعثتها الى المفوضية الايرانية في بغداد عن طبيعة سلوكيات السلطات الايرانية المستحكمة بالمنفذ الحدودية، والتي منعت العشائر العراقية من الرعي في اراضيها بالوقت الذي اعلنت فيه وزارة الخارجية الايرانية من استغرامها لتلك الممارسات لاسيما ما ارتبط بذلك المنع من رسوم أجبرت عليها العشائر العراقية لاسيما المرتبط منها بالدفع بالليرة الذهبية مما دفع بالسلطات العراقية الى الطلب من نظيرتها الايرانية ابلاغ السلطات الادارية في الحدود بتسهيل الاجراءات للعشائر العراقية⁽³²⁾.

اسفرت عملية المماطلة والتأخر من قبل السلطات الايرانية بالسماح للعشائر العراقية من الدخول للرعي عن وفاة عدد من اطفالهم و نفوق عدد من ومواشيهم بسبب الظروف غير الملائمة لهم في احدى المناطق الحدودية لتصرفية لواء السليمانية⁽³³⁾.

بتاريخ 6 تموز 1931 وزارة الداخلية العراقية من وزارة الخارجية العراقية مخاطبة السلطات التركية للحصول منها على وثائق تعزز ما ذهب اليه في احقية العشائر العراقية من الرعي في تلك الاراضي استناداً للاتفاقيات الدولية التي تجيز ذلك⁽²⁵⁾.

كثير ما كان يؤكد وزير الخارجية العراقي في ظل تلك الظروف على ممثل العراق في طهران وتحديداً بتاريخ 8 اب 1931 على اتباع سياسة لا تختلف في التعامل وتكون على حد سواء مع ممثل الولايات المتحدة الامريكية، و ممثل الاتحاد السوفيتي، وممثل هولندا في طهران استناداً الى المعاملة التي يتعامل بها هؤلاء مع ممثل العراق كذلك اكد على ضرورة عدم الدخول في مناقشات ترتبط بالقضايا الدبلوماسية في الوقت الحالي⁽²⁶⁾.

اجاب ممثل العراق في طهران على تلك التوجهات بان الزيارات المتبادلة بين ممثلي تلك الدول وبينه اقربها الاعراف الدبلوماسية لا سيما وانها لاقت ترحاب من تلك الاطراف خاصة بعد ان بينت انها تصبوا الى الدخول في علاقات مع العراق مما دفع ذلك الى ان يخطوا الاتحاد السوفيتي خطوات تقضي الى تطبيق مشروع الاستقلال في المنطقة العربية⁽²⁷⁾.

اوضحت طبيعة الخلافات مع عشيرة الجاف تتضح كونها خلافات مادية فبالوقت الذي تدفع تلك العشيرة اتاوات لقاء رعيها في مراعي شمال العراق او شمال ايران الى قاطعي الطريق، الا انها ترفض اعطاء الحكومة الايرانية اية رسوم اضافية لقاء الرعي اذ عدت ما يتقاضاه قاطعي الطريق او المتنفيدين في تلك المناطق على اختلاف مسمياتهم ومناصبهم بمثابة الرسوم مما دفع بالحكومة العراقية مخاطبة دار الاعتماد البريطاني لإيجاد حل لتلك المشكلة⁽²⁸⁾.

طالبت على اثر ذلك السلطات الايرانية من نظيرتها العراقية بما يرتبط بعشائر الجاف ان تلتزم تلك العشيرة بما يلي :

- 1- نزع سلاح الجاف حتى الاسلحة البيضاء
- 2- دفع حق المراعي الى الموظف الايراني المناطة به تلك المهمة بالليرة الذهبية

نظيرتها العراقية ابلاغ موظفيها الإداريين من الابتعاد عن بث تلك الدعايات التي تؤزم الموقف بين البلدين الجارين⁽³⁷⁾.

دفع ذلك بالمفوضية العراقية في طهران الى الاستعلام من وزارة الخارجية الايرانية عن سبب عدم السماح للعشائر العراقية من الرعي في الاراضي الايرانية، لاسيما وان هنالك اتفاق بين البلدين بمباركة الجانب البريطاني الممثل عن الجانب العراقي بالسماح لتلك العشائر من مزاوله نشاطها وما زاد الطين بلة هو فداحة الرسوم التي فرضت على تلك العشائر اذ بلغت ما مجموعه (16600) ليرة ذهبية جعلها عاجزة عن سداد تلك المبالغ بالوقت الذي اجابت فيه السلطات البريطانية من احقية تلك العشائر بعدم الالتزام بتلك الرسوم ونزع اسلحتها في ظل وجود متربصين بها على طول الحدود من قاطعي الطرق، بالوقت الذي يتوجب على القوات العسكرية الايرانية تأمين تلك الحدود بالتالي يتضح ان عملية رفع الرسوم جاءت ردة فعل على عدم امتثال العشائر لقرار نزع اسلحتها وادعاؤها بملكية تلك الاراضي لذلك طالب الجانب العراقي من بريطانيا بعدم التدخل بحل تلك المسألة واصر ان هنالك حلول ودية سيتم اتخاذها بين الجانبين⁽³⁸⁾.

اعلن الجانب الايراني موافقته لدخول تلك العشائر الاراضي الايرانية بقصد الرعي على ان يكونوا منزوعي السلاح، لاسيما وانهم كرروا محاولاتهم لاجتياز الاراضي ليل⁽³⁹⁾.

اصر على اثر ذلك الجانب العراقي بمخاطبة الجانب التركي رداً على المخاطبات الايرانية والتعنت في السماح للعشائر العراقية بالرعي في تلك الاماكن اذ تمحورت المخاطبات مع الجانب التركي حول تزويد الجانب العراقي بوثائق عثمانية تبين احقية تلك العشائر بالرعي في تلك الاراضي كونها تعود للجانب العراقي الا ان الحكومة التركية امتنعت عن ذلك؛ بحجة انها لا تريد زج نفسها في الخلافات الدولية اضافة الى ذلك اقترحت على وزارة الخارجية العراقية تعيين موظفين يكونون على مقربة من عشائر الجاف لمنعها من الاحتكاك مع الجانب البريطاني⁽⁴⁰⁾.

طلبت الحكومة الايرانية بعد اعتداء بعض العشائر العراقية على موظفي جباية الضرائب تبرير هذا الفعل، لاسيما وان تلك العشائر توغلت في الاراضي الايرانية قرابة 18 كيلو متر اذ شرعت بالاعتداء بالأسلحة الشخصية على هؤلاء الموظفين ليبرر الجانب العراقي تلك الممارسات بانها طبيعية في ظل فداحة الضرائب والرسوم وطرق المنع من الجانب الايراني للعشائر العراقية⁽³⁴⁾.

الزمت الحكومة الايرانية بعد ذلك عشائر الجاف عام 1930 من دفع رسوم مقدارها 1350 ليرة ذهبية لقاء الرعي في اراضيها عام 1931 لتطالبها من دفع رسوم مقدارها 16550 ليرة ذهبية في السنة التي تلتها مما ولد ذلك امتعاض تلك العشائر من مقدار تلك المبالغ في حين مدة بقاء تلك العشائر للرعي في الاراضي الايرانية لا تتجاوز خمسة اسابيع فحرك ذلك وزارة الخارجية العراقية للتدخل لتهدئة الامر منعاً للصدام وحفاظاً على حسن الجوار⁽³⁵⁾.

طلبت وزارة الخارجية العراقية من المفوضية الايرانية في العراق الاسراع بحسم قضية استيفاء الرسوم من عشيرة الجاف وجعل الرسوم مماثلة الى الرسوم التي تقاضتها في العامين المنصرمين لكونها امست في هذا العام باهظة ولا تتناسب مع المستوى المعاشي لعشائر⁽³⁶⁾.

علل ذلك الجانب الايراني سبب التأخر في السماح لتلك العشائر من اجتياز الاراضي الايرانية كونه يرتبط بالعشائر العراقية التي اصطحبت اسلحتها ولم تتجرد منها عند الدخول للأراضي الايرانية لغرض الرعي، فردت الاخيرة ان حيازتها لتلك الاسلحة هو للدفاع عن نفسها ومواسيها من هجوم الحيوانات الضارية، بالوقت الذي شرع عدد من الموظفين الإداريين العراقيين في تلك المنطقة من افهام عشائر الجاف ان عدد من اراضي الرعي تعود ملكيتها لهم لا للجانب الايراني مما يعطيهم حق التوغل بتلك الاراضي للرعي دون دفع الرسوم والالتزام بمطالبات الجانب الايراني اذ حدا ذلك بالحكومة الايرانية ان تطالب من

مدفوع بنظرة التعالي كونها تتعامل مع دولة لازالت تحت طائلة الانتداب .

المبحث الثاني// (تطور العلاقات بين العراق وايران قبيل وخلال دور الاستقلال 1931 - 1933)

امتنعت الحكومة الايرانية في اذار 1931 من الممارسات التي يقوم بها محمد محمد مهدي الخالصي⁽⁴³⁾ بإثارة الشعب الايراني اذ مزجت بين خطين لا علاقة بينهما ففي الوقت الذي كان يصف الحكومة الايرانية بالكافرة ويصفها بالبابية⁽⁴⁴⁾ كانت الزعامة الدينية تمثل الخط الاول والتي اراد ان يرثها عن ابيه، اما الخط الثاني مثل انكاره للتوجهات العصرية المتجددة للحكومة والتي اغضبت المجددين في ايران اذ راق ذلك للخالصي الذي تمسك بالزعامة الدينية مما دفع برضا شاه الى اصدار الاوامر بسجنه ما يقرب السنة وارغامه بعد ذلك بالإقامة الاجبارية في محل سكن يبعد عن طهران 60 كيلو متر لأبعاد تأثيره المباشر عن طهران⁽⁴⁵⁾.

كان عيد النوروز يمثل المناسبة الوحيدة التي يقابل بها الشاه علماء الدين، وتتم مقابلتهم في قبو فراداً اذ بلغ عدد هؤلاء 12 شخص بالوقت الذي يتودد فيه الشاه الى علماء النجف للحصول على تأييدهم لحكمه مقابل السماح بانتشار التشيع في ايران، اذ جاء ذلك مرافقاً للتمردات التي ظهرت في عدد من المناطق الايرانية والتي كان المحرك الرئيسي لها رجال الدين لترافق تلك التمردات ادخال الحكومة الايرانية قانون مراقبة العملة حيز التنفيذ والذي ادى الى ارتفاع وانحسار الواردات الاوروبية⁽⁴⁶⁾.

اخذت ايران تمارس في نيسان 1931 ضد التجار العراقيين ضغوط كبيرة لاسيما ما ارتبط منها باستحصال ضريبة الكمارك، اذ جاء ذلك مرافق للوقت الذي تم فيه ابدال العملة الايرانية من القران الى الريال الهلوي الذهبي، ليطالب التجار العراقيين بتسديد ما بذمتهم من ضرائب فرضت على الرسوم المصدرة عبر منفذ كرمشاه الحدودي بعملة الريال بدلاً من القران وتحميلهم

انزعجت وزارة الداخلية العراقية من طريقة رد الحكومة التركية اذ بينت ان الحكومة العراقية ليست بحاجة الى ما تمتلكه تركيا من وثائق، وهي تمتلك من الوثائق ما يزيد من موقف الجانب العراقي صلادة لاسيما وان العشائر لها حق الرعي في تلك الاراضي عادةً اياه حق مكتسب منذ 25 عاماً مما دفع بالحكومة العراقية الى تسوية الامر مع الجانب الايراني بعد ان تعتمد الى ابلاغ عشائرها من تسديد ما يفرض عليها من رسوم كما مبين في الجدول ادناه⁽⁴¹⁾.

جدول (1) يوضح مقدار وتفاصيل ما فرض من رسوم على المواد الغذائية ومواشي عشائر الجاف من قبل الحكومة الايرانية⁽⁴²⁾.

ت	نوع الحيوان	عمر الحيوان	مقدار الرسم	نوع وكمية المادة الغذائية	مقدار الرسم
1	الجمال	3 سنوات	10 قران	2 كيلو من السكر	6,5 قران
2	الاحصنة والبيغال	3 سنوات	6 قران	3 كيلوغرام من التمر	1 قران
3	الفرس	3 سنوات	1 قران	3 كيلوغرام من الشاي	23 قران
4	الحمار	3 سنوات	8 قران	-	-
5	الابقار والجاموس	3 سنوات	5 قران	-	-
6	الماعز	سنتان	75 فلس	-	-

يتضح من الجدول اعلاه ان الحكومة الايرانية لم تستثني حتى حيوانات الركوب من الرسوم، مما جعل هدفها من جمع تلك الرسوم هدف مادي قبل ان يكون هدف سياسي في ظل اتفاقيات دولية أبرمت بين الجانبين، ويشاطر الهدف المادي هدف جغرافي لإبعاد تفكير العشائر العراقية عن احقيتها في تلك الاراضي كما بدى واضحاً ان تعامل الجانب الايراني مع الحكومة العراقية

ايران خلال مدة اقصاها ثلاث اشهر من نفاذ ذلك القانون مما سبب ذلك امتعاض الرعايا العراقيين لاسيما القاطنين في خوزستان بعد انتهاء فترة من الوثام بين الجانبين معللة سبب صدور ذلك القانون بان بعض الاراضي تستخدم من قبل مالكيها للسلب والنهب وانتهاك الحرمات مما جعل الحكومة الايرانية تحدد بامتلاك الشخص داراً للسكن ومحل للارتزاق فقط⁽⁵⁰⁾.

حاول كلا الجانبين من الدخول في علاقات جيدة لاسيما قبيل نيل العراق استقلاله اذ نتج ذلك عن استقلال للعراق لكن القرارات التي انتهت ايران في ادخالها حيز التنفيذ ومنها قرار احتكار التجارة الخارجية كثيراً ما كان يعكر صفاء تلك العلاقات ففي 26 ايار 1931 ادخلته حيز التنفيذ والذي كان اهم ما تمحور حوله هو طبيعة ومصادر الاموال الداخلة الى ايران اذ اقرت الحكومة الايرانية ذلك القانون على عجلة كبيرة حتى نال ذلك الاستفزاز الهيئات الدبلوماسية الاجنبية ومنها الامريكية في محاولة من الحكومة الايرانية انقاذ عملتها من التدهور اذ كانت ترجو وتتوقع من خلال ذلك القانون رفع قيمة المنتج المحلي بعد منع استيراد المنتجات المشابه حتى انها باشرت بوضع العراقيين امام الهيئات الدبلوماسية الاجنبية ومنعها من ادخال المواد الخاصة بها لممثليتها في ايران⁽⁵¹⁾.

عمدت السلطات الايرانية الى اصدار قرار ألحق بسلسلة القرارات الاقتصادية يقضي بمنع اخراج اي كميات من الذهب للرعايا الاجانب القاطنين في ايران؛ حفاظاً منها على تلك الثروة كرصيد وطني على الرغم من عائدة ذلك الذهب لهؤلاء الرعايا مما دفع ذلك بممثلة العراق في ايران الى مخاطبة الجهات العراقية مشددة في ذلك على اصدار قانون او تعليمات للمنافذ العراقية مع الجارة ايران مماثل لما اصدرته ايران حفاظاً على الثروة الوطنية لاسيما كونه يمثل رصيماً وثروة اقتصادية للبلاد⁽⁵²⁾.

استمرت الحكومة الايرانية بممارستها الاستفزازية للرعايا العراقيين اذ عمدت السلطات المحلية في مدينة رام هرمز وهي

الفرق في العملة الناتج عن تغييرها، وبعد رفضهم لذلك اضطر ممثل العراق في طهران التدخل لتسوية الامر بصورة ترضي الطرفين اذ تم الاتفاق على تحميل التجار نصف الفرق وان يكون جباية الضرائب لاحقاً بقانون ليكون ملزماً للجميع سواء العراقيين منهم او غير ذلك⁽⁴⁷⁾.

اسفرت تلك الاجراءات الى ان يتحول الخلاف بين العراق وايران الى اكثر حدة و يأخذ بعدان الاول رسمي ارتبط بممارسات السلطات سواء الادارية او صاحبة التأثير في المشهد السياسي، والثاني غير رسمي ارتبط بالشعب الايراني لاسيما ممن سعى جاهداً في بذل قصارى جهده من اجل ابعاد المنافع الاقتصادية عن الرعايا العراقيين كون الشعب الايراني ينظر للعرب بشكل عام و للعراقيين بشكل خاص بحذر لتبدا مضايقاتهم الاقتصادية لهم من خلال كل ما يتعلق بالتجارة والتواصل فيما بين التجار من كلا الطرفين اذ كان كل ذلك مغلف بالكراهية للعرب والعراقيين على وجه الخصوص لاسيما بعد منعهم من زيارة العتبات المقدسة⁽⁴⁸⁾.

امتعضت الدول الكبرى من تلك الاجراءات مما تطلب الامر رفع احتجاجات عدة على ممارسات الحكومة الايرانية بما ارتبط بتطبيق ذلك القانون في حين امتنع العراق عبر ممثله في طهران من المشاركة بتلك الاحتجاجات؛ بسبب تصرفات ايران الناقمة على الحكومة العراقية والتي كانت تنظر لها بعين التجاهل كون العراق لم يمثل دبلوماسياً في ايران لأنه لم ينل استقلاله بعد، الا ان ذلك سرعان ما تغير بعد تمثيل العراق في ايران و بقي مرهون بمزاج الحكومة الايرانية وعلى لسان الصحف الايرانية⁽⁴⁹⁾.

تكررت الاعتداءات من عناصر الشرطة الايرانية اتجاه الجالية العراقية القاطنين في خوزستان غير مدركين الى النسبية من تحسن العلاقات السياسية العراقية الايرانية بالوقت الذي اصدرت فيه الاخيرة في نيسان 1931 قانون امتلاك الاجانب في ايران اذ ارغمت فيه الجاليات الاجنبية على بيع ممتلكاتهم في

الاملاك غير المنقولة الذي استخدمته السلطات الايرانية في ايار 1931 اتجاه الرعايا العراقيين لاسيما مع سكنت الاهواز والعاملين في الاراضي الايرانية لدرجة ان السلطات العراقية وقفت عاجزة عن تسوية الامر مع نظيرتها الايرانية⁽⁵⁶⁾.

راقبت الصحف الايرانية من خلال مراسلها في العراق لاسيما ما اظهرته الصحافة الايرانية من خلال مقالاتها معاملة الجانب العراقي الذي اخذ ينتهج ذات السياسة التي انتهجتها ايران مع الرعايا اذ مارست سياسة اتسمت بالشدّة فيما يتعلق بالاملاك الغير منقولة العائدة ملكيتها للرعايا الايرانيين مما جعلها تتذمر من طريقة المعاملة والتي ابدتها الصحف الايرانية بمقالاتها اللاذعة في لهجتها⁽⁵⁷⁾.

اولت الحكومة العراقية اهتماماً منقطع النظير لتشكيل لجنة مشتركة مع الجانب الايراني لترسيم الحدود بين الجانبين لاسيما الممتدة من خوزستان وصولاً الى لواء العمارة الا ان الجانب الايراني لم يبدي اهتماماً بالموضوع اذ رافق ذلك مطالبة الحكومة العراقية من نظيرتها الايرانية التعديل على قانون نقل الملكية كونه الحق اضرار بالغة في ممتلكات الرعايا العراقيين وبدلاً من ان تبدي الحكومة الايرانية جدية في ذلك الموضوع طالبت من نظيرتها العراقية تلقيح الوافدين على الاراضي الايرانية لأداء الزيارة من مرض الطاعون المتفشي لتعتمد على حسم قضية عشائر الجاف بما يرتبط بالمراعي⁽⁵⁸⁾.

اتسعت سياسة السلطات الايرانية واخذت بعداً اخر فبعد ان استقطبت شركة النفط الانكلو فارسية عمالاً عراقيين للعمل في الحقول النفطية في خوزستان بسبب ما يمتلكونه من خبرة ونتيجة لما لحق بتلك الشركة من خسائر بسبب هبوط العملة وارتفاع اسعار الوقود دفع بها و بمباركة ايرانية الى تسريح اعداد من هؤلاء العمال لاسيما العراقيين منهم بعد ما كانت الشركة تتحمل اجور سكانهم ومصارييف اقامتهم لیتسبب ذلك الاجراء بتفشي البطالة مما دفع بالكثير منهم الارتحال الى العراق للحصول على فرصة عمل⁽⁵⁹⁾.

احد مدن خوزستان الى ارغام العراقيين من الرجال على خلع خطاء الراس ذو المواصفات العربية و فرض ارتداء الزي الايراني مدفوعة بدوافع قومية، مما اثار حفيظة الرعايا العراقيين من الاهالي بالوقت الذي يصعب فيه تقديم المساعدات من الحكومة العراقية لهم لبعد المسافة ومراعاة للسياسة الحكومة الايرانية الداخلية⁽⁵³⁾.

رافقت تلك الممارسات ضعف واضطهاد المؤسسة القضائية في ايران وعلى وجه الخصوص في خوزستان اذ يعود السبب في ذلك الى نوعية القضاة الذين غلب عليهم الضعف القضائي بسبب المستوى التعليمي لهم كون الاعم الاغلب منهم لا يمتلك شهادة جامعية تجيز لهم اداء مهامه القضائية اضافة الى انهم اناس روحانيين اقرب للعقائد من العلم لدرجة ان احكامهم الصادرة تنم عن ميول عقائدية وقومية مشفوعة بالتمييز العنصري و العرقي، لاسيما انهم اخذوا من الهلوية التحديث حتى وصل الى ما يرتدوه من زي لينعكس كل ما تقدم بالسلب كون معظم الدعاوى تم حسمها وهي ناقصة الازكان ومعظمها استغرقت لأكثر من سنتين اما وكلاء المدعين من المحامين فان 96% منهم يقرأ و يكتب فقط وهو غير متعلم تنقصه الخبرة وغير ملم بالقوانين التي تعمل بها المحاكم الايرانية⁽⁵⁴⁾.

اعتمدت الحكومة الايرانية في النقل النهري على خطين واخذت تتكأ عليهما كان للعراق الفضل فيهما لمرورهما عبر اراضيه او مياهه على الرغم من ممارساتها القسرية اذ مثل الخط الاول الخط النهري الممتد من منطقة التنومة في البصرة مروراً بشط العرب وصولاً الى المحمرة، اما الخط الثاني الذي تمثل بخط سكة الحديد اذ افقد العراق مردودات اقتصادية لاسيما من عائدات تجارة الترانزيت التي تسببت بها الحكومة الايرانية بفضل تلك السياسة⁽⁵⁵⁾.

انتهجت السلطات الايرانية سياسة متشددة مع الرعايا العراقيين في ايران، اذ عمدت الى تهجير اعداد كبيرة منهم وايداع اعداد اخرى السجن جاء ذلك على اثر اصدار قانون تمليك

لتسويتها مع الجانب الإيراني بما يضمن إنهاء المشاكل وحل المشاكل الحدودية المرتبطة بتلك المياه⁽⁶⁵⁾.

اضحت الخلافات تتشعب وتتجه الى أكثر من ذلك لاسيما بعد ان رفضت عشائر بني كعب⁽⁶⁶⁾ وعشائر أخرى احصاء النفوس من قبل الحكومة الإيرانية عادة ذلك تمكين للسلطات المحلية في خوزستان لتنفيذ القرعة وتطبيق التجنيد الإلزامي مما دفع بالسلطات الإيرانية التحرك لتنفيذ قرارها بالقوة التي تم مجابتهما بالقوة أيضاً وارجاعها بعد ان تصادمت معها عشيرة بني كعب على مقربة من قرية الفلاحية مما دفع بالحكومة المحلية في خوزستان التحشيد لإخضاع تلك العشائر⁽⁶⁷⁾.

لاقى احصاء النفوس مقبولة من قبل سكان المدن على العكس تماماً من سكان الأرياف الذين اصطدموا مع الحكومة المحلية رافضين تلك الاجراءات وكما اسلفنا فيما تقدم اذ جاء ذلك الرفض متمماً للرفض للممارسات الامتهان التي تعمدت السلطات المحلية على القيام بها، لاسيما ما ارتبط منها بالزبي مشفوعة بغطرسة الحكومة المحلية في الفلاحية ليسفر عن تلك الممارسات صدام مسلح حتى بلغت الخسائر في الارواح من الجانب الإيراني 30 شخصاً بين جريح وقتيل اما عشائر العراقية قدمت ما يقرب من 35 شخص بين جريح وقتيل، ومن الجدير بالذكر ان ممارسات السلطات الادارية الإيرانية واستخدام اشخاص سيئين من سلك الشرطة الإيرانية لتنفيذ الاجراءات كان كفيل بحدوث ذلك الصدام رافقت ذلك وصول موسم الحصاد في الاراضي الزراعية لعشيرة بني كعب والتي هي بحاجة الى اليد العاملة لإتمام ما يرتبط بموسم الحصاد فعمدت تلك العشيرة الى توطيد علاقتها مع العشائر العراقية القريبة منها تحسباً الى أي طارئ مدفوعة بأواصر الاخوة لاسيما بعد ان عدت انفصالها عن تلك العشائر نتج بسبب قسري قادته الحكومة الإيرانية بعد ان رسمت حدودها مع جيرانها⁽⁶⁸⁾.

وصل الحال بالسلطات الإيرانية من منع التجار العراقيين من الدخول في عضوية غرفة تجارة كرمنشاه اذ قيدت دورهم

رحبت الحكومة الإيرانية بقيام نظيرتها العراقية بالإعداد الى مشروع طريق راوندوز - رايات الذي يقع على مقربة من الحدود مع إيران التي خاطبت الحكومة العراقية بإتمام ذلك المشروع وان تطلب الأمر الاقتراض منها الى ان يتم حسم المفاوضات مع الحكومة البريطانية بخصوص مشروع شركة النفط العراقية الا ان تعثر ذلك المشروع كان كفيل بالشروع لإتمام الطريق لأهميته الكبيرة للجانبين⁽⁶⁰⁾.

افصح على اثر ذلك تيمور طاش وزير الدولة الإيراني عن موقفه المعارض والرافض لبنود المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1930 اذ عدها لا تتوافق مع تطلعات الشعب العراقي كونها احتوت على الكثير من الاجحاف، لكنها اثبتت براعة المفاوض العراقي التي جعلت من العراق قادر على الوقوف والمعارضة لتوجهات الحكومة البريطانية اذ نتجت عن تلك المحصلة تدمير ممثل الحكومة البريطانية نتيجة موقف الحكومة العراقية الصلد اتجاه امتياز النفط الانكليزي في العراق مما دفعها الى شروع الجرائد الإيرانية الى توجيه مقالات لاذعة للحكومة الإيرانية تنتقد الامتيازات النفطية لها مع بريطانيا⁽⁶¹⁾.

ابدى وزير الخارجية العراقي⁽⁶²⁾ امتعاضه من سوء الممارسات التي تعامل بها السلطات الادارية في كرمنشاه القنصلية العراقية وادارتها طالباً الاستعلام عن سبب تلك الممارسات⁽⁶³⁾.

امست الحكومة الإيرانية اضافة الى ما تقدم تنظر بعين القلق والخوف من كل الحركات التي يقوم بها الاكراد لاسيما الحركات العشائرية التي يقودها الشيخ محمود الحفيد على مقربة من اراضيها لاسيما بعد ان ايقنت ان تلك الحركات ما هي الا دفع روسي لتقوية تلك العشائر بأي شكل كان⁽⁶⁴⁾.

اخذت الخلافات بين الجانبين العراقي والإيراني ابعاد أخرى خرجت فيها عن رتابة الخلافات السابقة خاصة التي ارتبطت بمشاكل المراعي لتتجه بعد ذلك الى مشاكل المياه الحدودية المشتركة والمتتمثلة بشط العرب التي سعى بها الجانب العراقي

ترتبط بهل هنالك امكانية لاقتطاع اراضي ايرانية وضمها للعراق ليجابه ذلك الطلب بالرفض مما جعل المفاوض العراقي يتساءل اذا كان الرفض هو رد المفاوض الايراني عن ذلك الطلب اذ جاء ذلك مناسب مع المتوقع من الجانب العراقي مما حدا بالآخر اجابة ممثل ايران بالسماح للسفن الايرانية الدخول الى ميناء المحمرة لغرض التجارة فقط لا لبناء قواعد عسكرية اشارة منه الى ان الجانب العراقي له تمام العلم بما تقوم به السلطات الايرانية في ميناء المحمرة لاسيما وان تلك الاجراءات تسهم في توتر العلاقات بين الجانبين (72).

اخذت على اثر ذلك تكرر الحكومة الايرانية وتبدي رغبتها بتمديد امد الاتفاقية ففي 16 تشرين الثاني 1933 طالبت بالسماح لموظفيها بالبقاء في الاراضي الحدودية مع العراق بعد اخذ الموافقات الاصولية من الجانب العراقي الذي اعلن الاخير عن رغبته بذلك لاسيما بعد نيله الاستقلال (73).

اقترح اجانب الايراني على اجانب العراقي على اثر ما تقدم في 26 تشرين الثاني 1933 تمديد مدة السماح للموظفين الايرانيين بالتواجد في الاراضي العراقية لمراقبة الحدود بين الجانبين (74).

سارع الجانب العراقي بالرد على ذلك الطلب بالسماح للموظفين الايرانيين من تمديد مدة البقاء في الاراضي العراقية بشرط الزم المفاوض العراقي نظيره الايراني يقضي بمراقبة جميع التحركات الحاصلة على الحدود العراقية لاسيما ما يخل بالوضع العام العراقي (75).

تم على اثر ذلك الاتفاق بين الجانبين في 30 حزيران 1935 على تعيين موظفين اثنين عن كل جانب لمراقبة الحدود لتحجيم التجاوزات والالتزام بنص الاتفاق بينهما، وتم في الاتفاق تمديد تواجد هذين الموظفين الى مدة ستة اشهر كذلك تم الاتفاق على تمديد اتفاق تبادل المجرمين بين الطرفين الى مدة شهران (76).

تطلب ما تقدم تنظيم العلاقات باتفاقية تُسهم في انهاء السجال بين الجارين اذ تم توقيع اتفاقية مؤقتة بين الجانبين اهم ما جاء فيها اعطاء عشائر الجاف الحرية في المرعى بدءاً من

بالنصوبت فقط مما حدى بممثلة العراق هناك الى مخاطبة الحكومة العراقية و الطلب منها تضمين حق دخول العراقيين العضوية في نصوص المعاهدة العراقية – الايرانية المزمع عقدها او اعطائهم حق تأسيس غرفة تجارة خاصة بهم (69).

شُكلت لجنة من الجانب العراقي لدراسة مسودة الاتفاقية المؤقتة المزمع عقدها بين الطرفين لتبدي اعتراضها على جملة من مواد الاتفاقية لاسيما وان تلك المواد ليس لها علاقة بموضوع الاتفاقية الذي حُد بالإنقامة وحسن الجوار مما جعل اللجنة ترتي رفض مسودة الاتفاقية لاسيما وان تلك المواد تتعارض مع ميثاق عصبة الامم اذ اكد الميثاق على مراعاة الحياد دون قيد او شرط، جاء ذلك بعد ان طالبت وزارة الخارجية العراقية من مجلس الوزراء العراقي بزيادة امد الاتفاقية المتعلقة بترسيم الحدود مع الجانب الايراني ومن جانبه اكد مجلس الوزراء العراقي بمعاملة موظفين الجانب الايراني بذات الطريقة التي يُعاملون بها العراقيين مع مراعاة الحقوق والامتيازات الدولية في تلك المعاملة (70).

اضحت الاتفاقية العراقية الايرانية في 30 اذار 1933 لاسيما ما ارتبط بالمادة الثامنة منها و التي جاء في مسودتها التأكيد على معاملة رعايا احد الدولتين من قبل الجانب الاخر معاملة تليق بهم اسوة بباقي الدول الكبرى اذ جاء ذلك استناداً الى نيل العراق استقلاله (71).

اعلمت المفوضية العراقية في طهران وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 2 نيسان 1933 عن فحوى اللقاء الذي جمعها مع ممثل وزارة الخارجية الايراني الذي اعلن عن تخوفه من مواد الاتفاقية بين البلدين عاداً اياها موجهه ضد ايران مما حتم على الوزير العراقي طمأنته بالوقت الذي اخذ ممثل الطرف الايراني يثير المشاكل لاسيما الطلب من الجانب العراقي اعطاء الحق والحرية في الملاحة في مياه شط العرب، وعلى اثر ذلك اجابه ممثل الجانب العراقي بان شط العرب يمثل المنفذ البحري الوحيد للعراق على الخليج العربي وهو عراقي دون منازع اذ شرع بفرض فرضية

من المعلومات متنوعة المواضيع ذات شأن كبير في بيان طبيعة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين و حالة المد والجزر فيها.

الهوامش:

1- د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311 / 821 ، عنوان الملف : قضايا الحدود الإيرانية 1935-1926 ، رسالة المندوب السامي البريطاني في العراق المرسل إلى السفير البريطاني في طهران المرقمة 93 بتاريخ 13/حزيران 1925 حول الاعياز للسلطات العراقية التعامل مع المتجاوزين على الحدود ، و/1، ص/14.

2- د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311 / 821 ، عنوان الملف : قضايا الحدود الإيرانية 1935-1926 ، برقية المندوب السامي البريطاني في العراق المرسل إلى السفير البريطاني في طهران/ دار الاعتماد المرقمة سري /س.و/ 1385 بتاريخ 13/حزيران 1925 حول عملية السطو على الممتلكات العراقية من قبل الجنود الإيرانيين ، و/1، ص/12

3- د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311 / 821 ، عنوان الملف : قضايا الحدود الإيرانية 1935-1926 ، برقية السفير البريطاني في طهران المرسل إلى وزير الخارجية الإيراني / المرقمة 21 بتاريخ 18/حزيران 1925 حول اعتداءات الإيرانيين على الحدود العراقية ، و/2، ص/19-20.

4- هو سليمان توفيق بن يوسف السويدي ، ولد في بغداد في آذار ١٨٩٢ ، ودرس في المدرسة السلطانية ، ثم دخل مدرسة الحقوق البغدادية عند افتتاحها في أيلول ١٩٠٨ . وانتقل في السنة التالية إلى استانبول ، وأتم دراسته القانونية فيها. وتخرج سنة ١٩١٢ ، فقصده باريس والتحق بجامعة السوربون ، ومثل العراق في المؤتمر العربي المنعقد في العاصمة الفرنسية في حزيران ١٩١٣ عاد إلى بغداد بعد سقوط الحكومة الفيصلية السورية ، فعين معاون مشاور الحكومة في وزارة العدلية أول تشرين الثاني ١٩٢١ - ١٩ تموز (١٩٢٥) ، وأسندت إليه رئاسة الوزراء للمرة الأولى في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ ، وتولى مع الرئاسة وزارتي الخارجية والأوقاف إلى ١٨ أيلول ١٩٢٩ . وتم في عهد وزارته اعتراف إيران بالعراق (نيسان ١٩٢٩) وعين وزيراً مفوضاً للعراق في طهران في ١٥ آذار ١٩٣١ ، ثم مندوباً دائماً في عصبة الأمم (كانون الأول) (١٩٣٣) . وأصبح وزيراً للخارجية من ١٨ تموز ١٩٣٤ إلى ٢٥ آب ١٩٣٤ ، اخذ يتدرج في المناصب الحكومية اعتقل في يوم الثورة ، وحكمت عليه محكمة الشعب بالأشغال الشاقة المؤبدة (١٩) تشرين الثاني (١٩٠٨)

الحدود مع البصرة وصولاً إلى راوندوز ، كما تم التأكيد على ان يعامل الرعايا الإيرانيين بما يرتبط بأموالهم استناداً للقانون العراقي لتؤكد كذلك الاتفاقية على ضرورة ابتعاد إيران عن اسلوب التعالي لاسيما بتكرارها انها ذات حظوة بالمقارنة مع الشعوب الاخرى بالتالي ليس على البلدان ان تقدم التسهيلات للرعايا الإيرانيين على اساس ما يمتلكه الشعب الإيراني من حظوة⁽⁷⁷⁾.

الخاتمة

1- ان طبيعة العلاقة بين العراق وإيران اتصفت بانها تسير بخطين مثل الخط الاول صفة الرسمية والتي اتصفت بالبودية والاحترام وحسن الجوار في الاعم الاغلب ، اما الخط الثاني مثله الشعب الإيراني الذي كان ينظر للأجانب بشكل عام والعراقيين على وجه الخصوص نظرة عدائية بعيدة كل البعد عن الخط الاول.

2- كان يتحتم على الحكومة الإيرانية ايجاد معالجات دقيقة ومهمة للسلطات الادارية المحلية جراء ما تقوم به من ممارسات عكست السلبية عن الجانب الإيراني في بعض الاحيان لاسيما بعد ادخال قانون انحسار التجارة حيز التنفيذ مما خلق نفور من الجانب الإيراني الذي كان مشفوعاً بسياسة التخبط وعدم الادراك الى تبعات مثل تلك القوانين.

3- خلقت نظرة التعالي من الجانب الإيراني حواجز من الجليد اسفرت عن انكماش العلاقة بين الجانبين العراقي والإيراني ، لاسيما وانها كانت تنظر للعراق نظرة الدولة المحتلة من قبل غريمتها بريطانيا مما دفع بها تنظر نظرة فوقية غير متجردة في خطاباتها واجراءاتها الدبلوماسية عن العنصرية المقيتة التي كانت تدفعها هي و مواطنيها من التجاوز السافر على الممتلكات والحقوق لاسيما الطبيعية منها.

4- اتصفت التقارير العراقية بالدقة والموضوعية في نقلها للواقع الإيراني ولطبيعة تعامله مع الجانب العراقي فأغدقت كم هائل

الايرانية في العراق 1925-1935 ، كتاب وزير ايران في العراق المرقم 3597 بتاريخ 29 /10/1929 ، حول اختيار القناصل الايرانيين في العراق ، و/86 ص/145.

10 - المصدر نفسه

11 - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 788 / 311 ، عنوان الملف: القنصلية الايرانية في العراق 1925-1935 ، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرسل الى رئيس الديوان الملكي العراقي المرقم 2005 بتاريخ 4 /11/1929 ، حول تعيين القناصل الايرانيين في العراق ، و/87 ص/146.

12 - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 788 / 311 ، عنوان الملف: القنصلية الايرانية في العراق 1925-1935 ، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرسل الى رئيس الديوان الملكي العراقي المرقم /س/89 بتاريخ 29 /10/1929 ، حول اختيار القناصل الايرانيين في العراق ، و/84 ص/142.

13 - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 788 / 311 ، عنوان الملف: القنصلية الايرانية في العراق 1925-1935 ، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرسل الى رئيس الديوان الملكي العراقي المرقم / 2024 بتاريخ 6 /11/1929 ، المتضمن رسالة رضا شاه بهلوي الى الملك فيصل الاول، و/81 ص/133.

14 - جاء محل سميحي الله خان تقي خان زادة ممثلاً لايران في العراق للمزيد ينظر : د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 788 / 311 ، عنوان الملف: القنصلية الايرانية في العراق 1925-1935 ، كتاب القوائم بالاعمال الايرانية في العراق سميحي الله خان المرقم 443 في 5/2 / 1931 المرسل الى وزارة الخارجية العراقية حول اختيار وزير مفوض جديد في العراق و/76 ص/124

15 - المصدر نفسه

16 - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 788 / 311 ، عنوان الملف: القنصلية الايرانية في العراق 1925-1935 ، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرسل الى رئاسة الديوان الملكي العراقي المرقم / 1145 بتاريخ 19 /3/1931 ، حول ترصين العلاقات الخارجية بين العراق وايران، و/68 ص/106-112.

17 - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 788 / 311 ، عنوان الملف: القنصلية الايرانية في العراق 1925-1935 ،

لكن عفي عنه وأطلق سراحه في ١٤ تموز ١٩٦١ . وقد أقام في لبنان منذ حزيران ١٩٩٢ ، وأدرسته الوفاة في بيروت في ١٥ تشرين الأول ١٩٦٨ للمزيد ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، (لندن: دار الحكمة،2005)، ص139-149.

5- د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 788 / 311 ، عنوان الملف: القنصلية الايرانية في العراق 1925-1935 ، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 1413 بتاريخ 24 /8/1929 المرسل الى رئيس الديوان الملكي العراقي حول اختيار سميحي الله خان و/87 ص/147.

6 - ولد رضا خان في قرية (الشت) إحدى قرى مازندران شمالي إيران في السادس عشر من آذار عام ١٨٧٨ ، وعندما مات والده كان عمر رضا ثمانية أشهر ، فانتقلت به والدته إلى طهران ، لتعيش في بيت أخيها ، وعندما أصبح عمره (١٥) عاماً دخل في فرقة القوزاق اذ اثبت كفاءة ومهارة أهله لتتدرج في الرتب العسكرية وتدرج فيها حتى وصل إلى رتبة (سرتيب سوم) (عميد) ، وشارك في انقلاب شباط عام ١٩٢١ ، وأرتقى العرش عام ١٩٢٥ بعد أن أزاح منافسيه:

للمزيد ينظر: دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة: عبد النعيم محمد و ابراهيم امين ، (القاهرة: دار مصر للطباعة، 1958)، ص ١١٧؛ كمال مظهر أحمد ، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر ، (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨5)، ص ١١٣-116.

7 - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 788 / 311 ، عنوان الملف: القنصلية الايرانية في العراق 1925-1935 ، برقية سميحي الله خان المرسل الى الديوان الملكي العراقي المرقمة/ بلا بتاريخ 28 /8/1929 و/88 ص/149.

8 - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 788 / 311 ، عنوان الملف: القنصلية الايرانية في العراق 1925-1935 ، كتاب وزير ايران في العراق المرقم 3597 بتاريخ 29 /10/1929 ، حول اختيار القناصل الايرانيين في العراق ، و/86 ص/145.

9- القناصل هم : رضا قلي خان الشقاقي ممثل ايران في خانقين، ميرزا جواد خان ممثل ايران في الموصل ، وميرزا عبد الرضا خان قاضي نور ممثل العراق في العمارة ، وميرزا احمد خان بديع ممثل ايران في البصرة ، ميرزا محمود خان ارفع ممثل ايران في النجف الاشرف ، عبد الفضل ميرزا ممثل ايران في الكاظمية و كركوك والسليمانية، عباس قلي خان محمودي ممثل الى ايران في راوندوز وارميل . للمزيد ينظر: د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 788 / 311 ، عنوان الملف: القنصلية

- رسالة رضا شاه بهلوي الى الملك فيصل الاول بتاريخ 1931/3/3 و/68، ص/110.
- 18 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملفه 788 / 311 ، عنوان الملفه: القنصلية الايرانية في العراق 1925 - 1935 ، كتاب رئيس الوزراء العراقي المرسل الى الممثل فوق العادة لدولة ايران في العراق المرقم / 1766 بتاريخ 1931/7/ 20 ، حول شكر ايران للإعانات المادية المقدمة للعراق ، و/95، ص/164 .
- 19 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملفه 248 / 311 ، عنوان الملفه: الاوسمة 1929- 1930 ، رسالة رستم حيدر رئيس الديوان الملكي المرقمة س/20 بتاريخ 1930 /8/10 المرسله الى المندوب السامي البريطاني حول تقليد الاوسمة، و/29، ص/36
- 20 - د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملفه 248 / 311 ، عنوان الملفه: الاوسمة 1929- 1930 ، كتاب دار الاعتماد البريطاني المرسل الى رئيس الوزراء العراقي المرقم / بي.او/245 بتاريخ 1930 /9/21 و/41، ص/52.
- 21 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملفه 248 / 311 ، عنوان الملفه: الاوسمة 1929- 1930 ، رسالة توفيق السويدي وزير الخارجية العراقي الى سميحي الله خان المرقمة /س/25 بتاريخ 1930/اب/13 حول تقليد سميحي الله خان وسام الرافيدين ، و/36، ص/46
- 22 - د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملفه 248 / 311 ، عنوان الملفه: الاوسمة 1929- 1930 ، كتاب دار الاعتماد البريطاني المرسل الى رئيس الوزراء العراقي المرقم / بي.او/245 بتاريخ 1930 /9/21 و/41، ص/53
- 23 - الجاف قديمو العهد في العراق. ويرجع تاريخهم الى ما قبل السلطان مراد الرابع أن بعض القبائل منها قسم في ايران وقسم في العراق كما ان اجزاءها في العراق متفرقة في مختلف المواطن، ففي شيروانة بعض الفرق واجزاؤها الأخرى في محافظة السليمانية وفي مواطن أخرى. وهي امارة قبائلية تتكون من فروع عديدة وطوائف كثيرة منها ما استقرت في ناحية، وكادت تستقل في فروعها عن غيرها، بل هي ماضية في هذا السبيل، وقد حلت محل الاصل ومكانة قبائل الجاف والقبائل الأخرى في الحدود مهمة جداً. وهي . مكانة حراسة ومشاركة وقد أكدت العلاقات الجديدة بين ايران والعراق الهدوء أكثر بمراعاة حسن الجوار بين الطرفين، فكان له أثره في خلود العشائر للراحة والطمأنينة ، والملاحظ أن هذه القبائل يقطع أمراؤها، ورؤساؤها في أصلها وقد اجتمعت بالكثيرين منهم فقالوا متفقاً انهم من
- قبائل عنزة للمزيد ينظر : عباس العزاوي ، عشائر العراق ، (بيروت: مكتبة الحضارات، د ت) المجلد الاول ، ص 244-262.
- 24 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملفه 834 / 311 ، عنوان الملفه: الحدود العراقية - الايرانية في العراق 1931 كتاب متصرفية لواء السليمانية المرقم س/1179 في 1931/7/4 المرسل الى وزارة الداخلية ووزارة الخارجية حول عشائر الجاف و/1، ص/2.
- 25 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملفه 834 / 311 ، عنوان الملفه: الحدود العراقية - الايرانية في العراق 1931 كتاب وزارة الداخلية / المكتب الخاص المرقم /س/1999 بتاريخ 1931/7/6 المرسل الى وزارة الخارجية العراقية حول حقوق الرعي لعشائر الجاف ، و/2، ص/3.
- 26 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملفه 738 / 311 ، عنوان الملفه: المفوضية العراقية في طهران كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم سري /3098 المرسل الى مفوضية العراق في طهران حول طبيعة العلاقات الدبلوماسية مع دول الغرب ، و/11، ص/17 .
- 27 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملفه 738 / 311 ، عنوان الملفه: المفوضية العراقية في طهران كتاب المفوضية العراقية في طهران المرقم / سري للغاية/205 في 23/حزيران/1931 المرسل الى وزارة الخارجية العراقية حول مشروع العراق اتجاه الاتحاد السوفيتي ، و/11، ص/19 - 20 .
- 28 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملفه 834 / 311 ، عنوان الملفه: الحدود العراقية - الايرانية في العراق 1931 ، كتاب وزارة الداخلية / المكتب الخاص المرقم /س/1999 بتاريخ 1931/7/6 المرسل الى وزارة الخارجية العراقية حول حقوق الرعي لعشائر الجاف ، و/2، ص/4-5.
- 29 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملفه 834 / 311 ، عنوان الملفه: الحدود العراقية - الايرانية في العراق 1931 كتاب متصرفية لواء السليمانية المرقم س/1194 في 1931/7/8 المرسل الى وزارة الداخلية حول رعي عشائر الجاف ، و/3، ص/7.
- 30 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملفه 834 / 311 ، عنوان الملفه: الحدود العراقية - الايرانية في العراق 1931 كتاب متصرفية لواء السليمانية المرقم س/1201 في 1931/7/9 المرسل الى وزارة الداخلية حول رعي عشائر الجاف ، و/3، ص/8.

- 31 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 834 / 311 ، عنوان الملف: الحدود العراقية - الإيرانية في العراق 1931 كتاب متصرفية لواء السليمانية المرقم س/ 1209 في 10/7/1931 المرسل الى وزارة الداخلية حول رعي عشائر الجاف ، و/4، ص/9.
- 32 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 834 / 311 ، عنوان الملف: الحدود العراقية - الإيرانية في العراق 1931 كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم مستعجل/س / 317 في 13/تموز/ 1931 المرسل الى وزارة الداخلية حول رعي عشائر الجاف ، و/6، ص/15.
- 33 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 834 / 311 ، عنوان الملف: الحدود العراقية - الإيرانية في العراق 1931 كتاب وزارة الداخلية / المفتش الخاص / سري / المرقم / 2094 في 15/تموز/ 1931 المرسل الى رئاسة الوزراء حول بريقة متصرفية لواء السليمانية الخاصة بعشائر اللواء ، و/7، ص/17.
- 34 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 834 / 311 ، عنوان الملف: الحدود العراقية - الإيرانية في العراق 1931 كتاب متصرفية لواء السليمانية المرقم س/ 1230 في 14/تموز/ 1931 المرسل الى وزارة الداخلية حول عشائر كلال، و/7، ص/18.
- 35 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 834 / 311 ، عنوان الملف: الحدود العراقية - الإيرانية في العراق 1931 كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم / سري / 3286 في 18/ تموز 1931 المرسل الى البلاط الملكي حول الضرائب على العشائر ، و/10، ص/23.
- 36 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 834 / 311 ، عنوان الملف: الحدود العراقية - الإيرانية في العراق 1931 كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم / سري / 3606 في 23/ تموز/ 1931 المرسل الى المفوضية الإيرانية في بغداد حول عشائر الجاف ، و/11، ص/24.
- 37 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 834 / 311 ، عنوان الملف: الحدود العراقية - الإيرانية في العراق 1931 كتاب مفوضية ايران في العراق المرقم / مستعجل / 1917 في 1/ اب / 1931 المرسل الى وزير الخارجية العراقي حول عشائر الجاف ، و/12، ص/26.
- 38 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 834 / 311، عنوان الملف: الحدود العراقية - الإيرانية في العراق 1931 كتاب مفوضية العراق في طهران المرقم 440 في 26/ اب/ 1931 المرسل الى وزارة الخارجية الإيرانية حول العشائر العراقية ، و/ 12، ص/27-28.
- 39 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 834 / 311، عنوان الملف: الحدود العراقية - الإيرانية في العراق 1931 كتاب وزارة الخارجية الإيرانية المرقم / 15081/4101577 في 26/تموز/ 1931 المرسل الى المفوضية العراقية في طهران حول العشائر العراقية ، و/13، ص/30.
- 40 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 834 / 311، عنوان الملف: الحدود العراقية - الإيرانية في العراق 1931 كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم / 4119 في 27/ اب/ 1931 المرسل الى رئاسة الديوان الملكي حول مخاطبة الجانب التركي ، و/14، ص/31.
- 41 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 834 / 311، عنوان الملف: الحدود العراقية - الإيرانية في العراق 1931 كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 2620 في 31/ اب/ 1931 المرسل الى الديوان الملكي حول دخول عشائر الجاف الى ايران، و/14، ص/132.
- 42 - الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)) : ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 834 / 311، عنوان الملف: الحدود العراقية - الإيرانية في العراق 1931 كتاب مفوضية ايران في بغداد المرقم 1803 في 5/ ايلول/ 1931 المرسل الى وزير الخارجية العراقي حول دخول عشائر الجاف الى ايران، و/15، ص/135؛ كتاب مفوضية ايران في بغداد المرقم 3234 في 8/ تشرين الاول/ 1931 المرسل الى وزير الخارجية العراقي حول دخول عشائر الجاف الى ايران، و/16، ص/137.
- 43 - ولد محمد بن محمد مهدي الخالصي في مدينة الكاظمية بتاريخ 1 تموز 1888م ، حفظ القرآن الكريم، وأتقن لغات مختلفة، كالإنكليزية والفرنسية والتركية والألمانية والفارسية فضلاً عن اللغة العربية وتميز بمتابعته للأحداث السياسية، طارحاً رأيه فيها بخطب الجمعة التي كان يلقيها في المسجد الكبير في الصحن الكاظمي المقدس، حرص الشيخ الخالصي منذ نعومة أظفاره على الجد في كسب العلوم الدينية بعد الآداب العربية، اذ قرأ علم الكلام والحكمة على يد والده، فضلاً عن الفقه والاصول ، كذلك قرأ مقدماته الأولية على يد الشيخ مهدي المراياتي، والشيخ عبد الحسين التستري ثم هاجر الى النجف لحضور أبحاث الاساتذة فحضر الأبحاث العالية فقهاً وأصولاً على يد والده وعلى يد الميرزا محمد تقي الشيرازي كما كان للشيخ محمد كاظم الخراساني والشيخ محمد حسين الكاظمي، أثراً مهماً في حياة الخالصي الدراسية ، درس الفلسفة والعلوم الالهية والعدل والنبوة والاستدلال على الامامة والمعاد، والتقى بعض علماء الحقوق والفلسفة من الدولة العثمانية وتجاوز معهم في العديد من المسائل

المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية حول التقرير الشهري لشهر اذار/1931، و/20، ص/89-90.

46 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 التقرير الشهري لشهر شباط المرقم / 118 / سري في 27 اذار/ 1931 المرسل من المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية حول التقرير الشهري لشهر اذار/1931، و/20، ص/90-92.

47 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 التقرير الشهري لشهر نيسان المرقم / 2280 / سري في 17 ايار/ 1931 المرسل من المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية حول التقرير الشهري لشهر نيسان 1931، و/15، ص/82-87.

48 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 التقرير الشهري لشهر نيسان المرقم / 2280 / سري في 17 ايار/ 1931 المرسل من المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية حول التقرير الشهري لشهر نيسان 1931، و/15، ص/89.

49 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 التقرير الشهري لشهر نيسان المرقم / 2284 / سري في 23 ايار/ 1931 المرسل من وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي حول التقرير الشهري لشهر ايار/ 1931، و/15، ص/92.

50 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 التقرير الشهري لشهر ايار المرقم / 2102 / سري في 14 ايار/ 1931 المرسل من وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي حول تقرير المفوضية العراقية في المحمرة، و/17، ص/95-96.

51 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم/ 208 في 26 ايار/ 1931 المرسل الى الوزير المفوض العراقي في طهران، و/12، ص/71.

52 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 التقرير الشهري لشهر ايار المرقم / 2102 / سري في 14 ايار/ 1931 المرسل من

الحقوقية والفلسفية الواردة في مؤلفاتهم وكان له اهتماماً وإحاطة بالعلوم الحديثة مثل علوم الرياضيات والطبيعية والطب واللغات الأجنبية تعددت آراءه ومنطلقاته السياسية ليكون له المشاركة البارزة في مجمل أحداث العراق السياسية بدءاً من الاحتلال البريطاني للعراق مروراً بتشكيل الحكومة العراقية عام 1921 وصولاً الى المجالس النيابية للمزيد ينظر : عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، ط7، بغداد: دار الشؤون الثقافية، (1989)، 130-139؛ محمد الخالصي، زعيم الاسلام الخالد، (بغداد: مطبعة المعارف، 1950)، ص 15-18.

44 - ظهرت طائفة البابية في ايران ابان السنوات الأخيرة من حكم محمد شاه قاجار ١٨٣٤-١٨٤٨ م ، وتعود جذور البابية إلى فرقة الشيخية الذين هم اتباع الشيخ احمد الاحسائي.الذي ولد في الاحساء سنة 1753م ، ولما بلغ الاربعين من عمره سافر إلى كربلاء والنجف للاستزادة بالعلم على يد السيد بحر العلوم والشيخ كاشف الغطاء، ثم سافر إلى ايران وأخذ بنشر آرائه ومبادئه بين الناس فكان صداها شديداً على بعضهم، كان احمد الاحسائي على مذهب الامامية الاثنا عشرية، إلا انه كان يؤمن بثلاث اصول فقط من الأصول الخمسة التي يؤمن بها الأمامية الاثنا عشر، أي انه يؤمن بالتوحيد والنبوة والامامة فقط بينما ينكر المعاد الجسماني ورفض ان يجعل العدل ركناً منفصلاً ثم اضاف ركناً رابعاً إلى اركانه الثلاث وهو الاعتقاد بوجود نائب او وكيل الامام الغائب من بين الشيعة، قام الباييون بثورات عديدة في بداية عهد ناصر الدين شاه ولكنه استطاع ان يشنت شملهم ومنها ثورة ملا حسين شروية في مازندران وثورة ملا محمد علي زنجاني إلا ان كلا الثورتين لم تنجح فأدعا انه الباب إلى الامام المنتظر ويعني ذلك بإمكان الناس ان يتصلوا بالامام الغائب صاحب الزمان عن طريقه ويأتمروا بأمره ثم ادعى انه هو نفسه. وبعد ذلك ادعى النبوة وأنه يوحى اليه. ثم تعداها إلى ادعاء الربانية عن طريق حلول روح الإله اليه. فخرج بكتاب سماه (البيان) اذ اعتبر نفسه افضل من الرسول صلى الله عليه وسلم وان بيانه افضل من القرآن كما ودعا الناس إلى اتباع ما ورد في البيان دون القرآن للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني ، الباييون والبهائيون في حاضرهم وماضهم ، ط5، بغداد مطبعة الحرية ، 1984، ص16-19: محمد كردي علي ، خطط الشام ، (دمشق : مطبعة المفيد، 1928)، ج6، ص273-274.

45 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 التقرير الشهري لشهر شباط المرقم / 118 / سري في 27 اذار/ 1931 المرسل من

- وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي حول تقرير نيابة قنصلية العراقية في المحمرة، و/17، ص/100-101.
- 53 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 التقرير الشهري لشهر ايار المرقم / 2102 / سري في 14 ايار/ 1931 المرسل من وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي حول تقرير المفوضية العراقية في المحمرة، و/17، ص/101-102.
- 54 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 التقرير الشهري لشهر ايار المرقم / 2102 / سري في 14 ايار/ 1931 المرسل من وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي حول تقرير نيابة قنصلية العراق في المحمرة، و/18، ص/103-105.
- 55 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 التقرير الشهري لشهر ايار المرقم / 2102 / سري في 14 ايار/ 1931 المرسل من وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي حول تقرير نيابة قنصلية العراق في المحمرة، و/18، ص/108.
- 56 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 كتاب المفوضية العراقية في طهران المرقم / 118 / سري في 5 ايار/ 1931 المرسل الى وزارة الخارجية العراقية حول التقرير الشهري لشهر نيسان 1931، و/15، ص/86.
- 57 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 التقرير الشهري لشهر تشرين الاول المرقم / 4915 / سري في 13 تشرين الاول / 1931 المرسل من وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة مجلس الوزراء، و/4، ص/22-37.
- 58 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 التقرير الشهري لشهر تشرين الاول المرقم / 3904 / سري في 30 اب/ 1931 المرسل من وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة مجلس الوزراء، و/7، ص/44-46.
- 59 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 التقرير الشهري لشهر ايار المرقم / 2102 / سري في 14 ايار/ 1931 المرسل من
- وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي حول تقرير نيابة قنصلية العراق في المحمرة، و/18، ص/110-111.
- 60 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 كتيب المفوضية العراقية في طهران المرقم / 53 / سري في 8 نيسان/ 1931 المرسل من وزارة الخارجية العراقية حول طبيعة العلاقة بين الجانبين بعد قانون انحسار التجارة، و/21، ص/129-130.
- 61 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 التقرير الشهري لشهر ايار المرقم / 118 / سري في 5 ايار/ 1931 المرسل من الوزير المفوض في طهران الى وزارة الخارجية العراقية حول التقرير الشهري لشهر نيسان 1931، و/19، ص/112-114.
- 62 - وزير الخارجية آنذاك عبد الله الدملوجي
- 63 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 التقرير الشهري لشهر ايار المرقم / 1892 / سري في 3 ايار/ 1931 المرسل من وزير الخارجية العراقي الى مفوضية العراق في طهران، و/20، ص/123.
- 64 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران المرقم / 54 / سري في 8 نيسان/ 1931 المرسل الى وزارة الخارجية العراقية حول سياسة السلطات الادارية الايرانية، و/21، ص/125-126.
- 65 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: الحدود العراقية - الايرانية 1933 - 1937 كتاب المفوضية العراقية في طهران المرقم 617 في 15 حزيران/ 1931 المرسل الى وزير الخارجية العراقي حول الحدود، و/61، ص/82.
- 66 - بني كعب: تعود هذه القبيلة في الاصل الى نجد وقد نزلت في القرن السابع عشر الى عربستان وأقامت فيها مستوطنات، اذ اثبتوا وجودهم سريعاً وانتزعوا الدورق والفلاحية من الافشاريين ويعود نجاحهم الى نشاط وقدرة زعيمهم الشيخ سليمان الذي ظل يحكمهم حتى سنة ١٧٩٦ للمزيد ينظر: ارنولد ويلسون، تاريخ الخليج العربي، ترجمة: محمد أمين عبد الله لندن: دار الحكمة، ٢٠٠١، ص ١٦٦.
- 67 - د. ك. و.، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 كتاب

المفوضية الملكية العراقية في طهران المرقم / 6/261 / سري للغاية ومستعجل في 4 نيسان/ 1931 المرسل الى وزارة الخارجية العراقية حول واقعة الفلاحية، و/25، ص/141-142.

68 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)):ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 كتاب القنصل الايراني في المحمرة المرقم / 6/253 / سري للغاية في 31 اذار/ 1931 المرسل الى الوزير المفوض العراقي فوق العادة في طهران حول اجراءات حصر النفوس، و/26، ص/145-148.

69 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)):ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 كتاب القنصل الايراني في المحمرة المرقم / ل/5/2 في 1 كانون الثاني - شباط / 1931 المرسل الى الوزير المفوض العراقي فوق العادة في طهران حول الحالة التجارية، و/29، ص/156-161.

70 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)):ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران 1931 كتاب وزارة الخارجية المرقم 2004 في 9 ايار/ 1931 المرسل الى سكرتير مجلس الوزراء حول الاتفاقية بين الجانبين العراقي والايرواني، و/18، ص/103-105.

71 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)):ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: الحدود العراقية - الايرانية 1933 - 1937 كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم/سري ومستعجل / 2635 في 30 اذار/ 1933 المرسل الى سكرتارية مجالس الوزراء العراقي حول مواد الاتفاقية بين العراق وإيران و/116، ص/125-126.

72 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)):ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: الحدود العراقية - الايرانية 1933 - 1937 كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم/سري ومستعجل / 2685 في 2 نيسان/ 1933 المرسل الى رئيس الوزراء العراقي حول الحديث بين الجانبين العراقي والايرواني، و/150، ص/192.

73 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)):ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: الحدود العراقية - الايرانية 1933 - 1937 كتاب القائم بالاعمال الايرانية في العراق المرقم / 4148 في 16 تشرين الثاني / 1933 المرسل الى وزير الخارجية العراقي حول بقاء الموظفين الايرانيين، و/115، ص/141.

74 - ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)):ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: الحدود العراقية - الايرانية 1933 - 1937 كتاب

المفوضية الايرانية في بغداد المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم 4148 في 26 تشرين الثاني/ 1933 حول بقاء الموظفين الايرانيين في العراق، و/115، ص/141.

75 - ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)):ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: الحدود العراقية - الايرانية 1933 - 1937 كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 5086 في 1 كانون الاول/ 1933 المرسل الى القائم بالأعمال الايرانية في العراق حول السماح للموظفين الايرانيين من البقاء في العراق، و/123، ص/150-151.

76 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)):ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: الحدود العراقية - الايرانية 1933 - 1937 كتاب وزارة الخارجية المرقم 5162 في 11 حزيران/ 1935 المرسل الى وزارة الداخلية حول مشاكل الحدود و/68، ص/89؛ كتاب وزارة الخارجية مديرية الامور الشرقية المرقم / 2883 في 8/4/ 1935 المرسل الى وزارة الداخلية حول تعيين موظفين، و/69، ص/90.

77 - د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)):ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: الحدود العراقية - الايرانية 1933 - 1937 كتاب وزارة الخارجية مديرية الامور الشرقية المرقم / 2635 في 26/4/ 1935 المرسل الى سكرتير مجلس الوزراء حول الاتفاقية المؤقتة بين ايران والعراق، و/153، ص/197-198.

قائمة المصادر والمراجع

أ- الوثائق غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق

العراقية (ملفات البلاط الملكي)

اولاً/ د. ك. و. ، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 821 / 311 ، عنوان الملف : قضايا الحدود الايرانية 1926-1935 وتضم:

1- رسالة المندوب السامي البريطاني في العراق المرسل الى السفير البريطاني في طهران المرقمة 93 بتاريخ 13 حزيران/ 1925 حول الابعاز للسلطات العراقية التعامل مع المتجاوزين على الحدود، و/1، ص/14.

2- برقية المندوب السامي البريطاني في العراق المرسل الى السفير البريطاني في طهران/ دار الاعتماد المرقمة سري /س.و/

- 1385 بتاريخ 13/حزيران/1925 حول عملية السطو على الممتلكات العراقية من قبل الجنود الإيرانيين ، و/1، ص/12
- 3- برقية السفير البريطاني في طهران المرسله الى وزير الخارجية الإيراني/ المرقمة 21 بتاريخ 18/حزيران/1925 حول اعتداءات الإيرانيين على الحدود العراقية، و/2، ص/19-20.
- ثانياً// د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 788 / 311 ، عنوان الملف: القنصلية الإيرانية في العراق 1925- 1935 وتضم:
 - 1- كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 1413 بتاريخ 24/8/1929 المرسل الى رئيس الديوان الملكي العراقي حول اختيار سميعي الله خان و/87، ص/147
 - 2- برقية سميعي الله خان المرسله الى الديوان الملكي العراقي المرقمة/ بلا بتاريخ 28 /8/1929 و/88، ص/149 .
 - 3- كتاب وزير ايران في العراق المرقم 3597 بتاريخ 29/10/1929، حول اختيار القناصل الإيرانيين في العراق ، و/86، ص/145..
 - 4- كتاب وزير ايران في العراق المرقم 3597 بتاريخ 29/10/1929، حول اختيار القناصل الإيرانيين في العراق ، و/86، ص/145.
 - 5- كتاب وزارة الخارجية العراقية المرسل الى رئيس الديوان الملكي العراقي المرقم 2005 بتاريخ 4 /11/1929، حول تعيين القناصل الإيرانيين في العراق ، و/87، ص/146.
 - 6- كتاب وزارة الخارجية العراقية المرسل الى رئيس الديوان الملكي العراقي المرقم / س/89 بتاريخ 29 /10/1929، حول اختيار القناصل الإيرانيين في العراق ، و/84، ص/142.
 - 7- كتاب وزارة الخارجية العراقية المرسل الى رئيس الديوان الملكي العراقي المرقم / 2024 بتاريخ 6 /11/1929، المتضمن رسالة رضا شاه بهلوي الى الملك فيصل الاول ، و/81، ص/133
- 8- كتاب القائم بالأعمال الإيرانية في العراق سميعي الله خان المرقم 443 في 5 /2 /1931 المرسل الى وزارة الخارجية العراقية حول اختيار وزير مفوض جديد في العراق و/76، ص/124
- 9- كتاب وزارة الخارجية العراقية المرسل الى رئاسة الديوان الملكي العراقي المرقم / 1145 بتاريخ 19 /3/1931، حول ترصين العلاقات الخارجية بين العراق وإيران، و/68، ص/106 - 112.
- 10- رسالة رضا شاه بهلوي الى الملك فيصل الاول بتاريخ 3/3/1931 و/68، ص/110 .
- 11- كتاب رئيس الوزراء العراقي المرسل الى الممثل فوق العادة لدولة ايران في العراق المرقم / 1766 بتاريخ 20 /7/1931، حول شكر ايران للإعانات المادية المقدمة للعراق ، و/95، ص/164.
- ثالثاً// د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 248 / 311 ، عنوان الملف: الاوسمة 1929- 1930، وتضم:
 - 1- رسالة رستم حيدر رئيس الديوان الملكي المرقمة س/20 بتاريخ 10/8/1930 المرسله الى المندوب السامي البريطاني حول تقليد الاوسمة، و/29، ص/36
 - 2- كتاب دار الاعتماد البريطاني المرسل الى رئيس الوزراء العراقي المرقم / بي.او/245 بتاريخ 21/9/1930 و/41، ص/52.
 - 3- رسالة توفيق السويدي وزير الخارجية العراقي الى سميعي الله خان المرقمة /س/25 بتاريخ 13/اب/1930 حول تقليد سميعي الله خان وسام الرافدين ، و/36، ص/46
 - 4- كتاب دار الاعتماد البريطاني المرسل الى رئيس الوزراء العراقي المرقم/ بي.او/245 بتاريخ 21/9/1930، و/41، ص/53
 - رابعاً// د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 834 / 311 ، عنوان الملف: الحدود العراقية - الإيرانية في العراق 1931 وتضم :

- 1- كتاب متصرفية لواء السليمانية المرقم س/1179 في 1931/7/4 المرسل الى وزارة الداخلية ووزارة الخارجية حول عشائر الجاف و/1، ص/2.
- 2- كتاب وزارة الداخلية / المكتب الخاص المرقم /س/1999 بتاريخ 1931/7/6 المرسل الى وزارة الخارجية العراقية حول حقوق الرعي لعشائر الجاف، و/2، ص/
- 3- كتاب وزارة الداخلية / المكتب الخاص المرقم /س/1999 بتاريخ 1931/7/6 المرسل الى وزارة الخارجية العراقية حول حقوق الرعي لعشائر الجاف ، و/2، ص/4-5
- 4- كتاب متصرفية لواء السليمانية المرقم س/1194 في 1931/7/8 المرسل الى وزارة الداخلية حول رعي عشائر الجاف ، و/3، ص/7،
- 5- كتاب متصرفية لواء السليمانية المرقم س/ 1201 في 1931/7/9 المرسل الى وزارة الداخلية حول رعي عشائر الجاف ، و/3، ص/5،
- 6- كتاب متصرفية لواء السليمانية المرقم س/ 1209 في 1931/7/10 المرسل الى وزارة الداخلية حول رعي عشائر الجاف ، و/4، ص/9،
- 7- كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم مستعجل/س/317 في 13/تموز/ 1931 المرسل الى وزارة الداخلية حول رعي عشائر الجاف ، و/6، ص/15.
- 8- كتاب وزارة الداخلية /المفتش الخاص / سري/ المرقم /2094 في 15/تموز/ 1931 المرسل الى رئاسة الوزراء حول برقية متصرفية لواء السليمانية الخاصة بعشائر اللواء ، و/7، ص/17.
- 9- كتاب متصرفية لواء السليمانية المرقم س/1230 في 14/تموز/ 1931 المرسل الى وزارة الداخلية حول عشائر كلالى ، و/7، ص/18،
- 10- كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم / سري /3286 في 18/ تموز 1931 المرسل الى البلاط الملكي حول الضرائب على العشائر ، و/10، ص/23.
- 11- كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم / سري /3606 في 23/ تموز/ 1931 المرسل الى المفوضية الايرانية في بغداد حول عشائر الجاف، و/11، ص/24 .
- 12- كتاب مفوضية ايران في العراق المرقم / مستعجل /1917 في 1/ اب / 1931 المرسل الى وزير الخارجية العراقي حول عشائر الجاف ، و/12، ص/26.
- 13- كتاب مفوضية العراق في طهران المرقم 440 في 26/ اب/ 1931 المرسل الى وزارة الخارجية الايرانية حول العشائر العراقية ، و/12، ص/27-28.
- 14- كتاب وزارة الخارجية الايرانية المرقم /15081/4101577 في 26/تموز/1931 المرسل الى المفوضية العراقية في طهران حول العشائر العراقية ، و/13، ص/30 .
- 15- كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم / 4119 في 27/اب/ 1931 المرسل الى رئاسة الديوان الملكي حول مخاطبة الجانب التركي ، و/14، ص/31.
- 16- كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 2620 في 31/اب/ 1931 المرسل الى الديوان الملكي حول دخول عشائر الجاف الى ايران، و/14، ص/132 .
- 17- كتاب مفوضية ايران في بغداد المرقم 1803 في 5/ايلول/ 1931 المرسل الى وزير الخارجية العراقي حول دخول عشائر الجاف الى ايران، و/15، ص/135.
- 18- كتاب مفوضية ايران في بغداد المرقم 3234 في 8/تشرين الاول/ 1931 المرسل الى وزير الخارجية العراقي حول دخول عشائر الجاف الى ايران، و/16، ص/137.

- خامساً// د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311 / 738 ، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران وتضم:
- 1- كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم سري /3098 المرسل الى مفوضية العراق في طهران حول طبيعة العلاقات الدبلوماسية مع دول الغرب ،و/11، ص 17 .
 - 2- كتاب المفوضية العراقية في طهران المرقم / سري للغاية/ 205 في 23/حزيران/ 1931 المرسل الى وزارة الخارجية العراقية حول مشروع العراق اتجاه الاتحاد السوفيتي ،و/11، ص/19 – 20 .
 - 3- التقرير الشهري لشهر شباط المرقم / 118 / سري في 27 / اذار/ 1931 المرسل من المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية حول التقرير الشهري لشهر اذار/ 1931، و/20، ص/ 89 – 92
 - 4- التقرير الشهري لشهر نيسان المرقم / 2280 / سري في 17 / ايار/ 1931 المرسل من المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية حول التقرير الشهري لشهر نيسان 1931، و/15، ص/ 82 – 87-89.
 - 5- التقرير الشهري لشهر نيسان المرقم / 2284 / سري في 23 / ايار/ 1931 المرسل من وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي حول التقرير الشهري لشهر ايار/ 1931، و/15، ص/ 92
 - 6- التقرير الشهري لشهر ايار المرقم / 2102 / سري في 14 / ايار/ 1931 المرسل من وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي حول تقرير المفوضية العراقية في المحمرة ،و/17، ص/ 95-96.
 - 7- كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم/ 208 في 26/ايار/ 1931 المرسل الى الوزير المفوض العراقي في طهران ،و/12، ص/ 71 .
 - 8- التقرير الشهري لشهر ايار المرقم / 2102 / سري في 14 / ايار/ 1931 المرسل من وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي حول تقرير المفوضية العراقية في المحمرة ،و/17، ص/ 18، ص/ 100-101-102-108.
 - سادساً// د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/738، عنوان الملف: المفوضية العراقية في طهران وتضم :
 - 1- كتاب المفوضية العراقية في طهران المرقم/ 118 / سري في 5/ايار/ 1931 المرسل الى وزارة الخارجية العراقية حول التقرير الشهري لشهر نيسان 1931، و/15، ص/ 86.
 - 2- التقرير الشهري لشهر تشرين الاول المرقم/ 4915 / سري في 13 / تشرين الاول / 1931 المرسل من وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة مجلس الوزراء، و/4، ص 22-37.
 - 3- التقرير الشهري لشهر تشرين الاول المرقم/ 3904 / سري في 30 / اب/ 1931 المرسل من وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة مجلس الوزراء، و/7، ص / 44-46.
 - 4- التقرير الشهري لشهر ايار المرقم / 2102 / سري في 14 / ايار/ 1931 المرسل من وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي حول تقرير نيابة قنصلية العراق في المحمرة ،و/18، ص/ 110.
 - 5- كتب المفوضية العراقية في طهران المرقم / 53 / سري في 8 / نيسان/ 1931 المرسل من وزارة الخارجية العراقية حول طبيعة العلاقة بين الجانبين بعد قانون انحسار التجارة ،و/21، ص/ 129 – 130
 - 6- التقرير الشهري لشهر ايار المرقم / 118 / سري في 5 / ايار/ 1931 المرسل من الوزير المفوض في طهران الى وزارة الخارجية العراقية حول التقرير الشهري لشهر نيسان 1931 ،و/19، ص/ 112-114 .

- 7- التقرير الشهري لشهر أيار المرقم / 1892 / سري في 3/ أيار/ 1931 المرسل من وزير الخارجية العراقي الى مفوضية العراق في طهران، و/20، ص/123.
- 8- كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران المرقم / 54 / سري في 8/ نيسان/ 1931 المرسل الى وزارة الخارجية العراقية حول سياسة السلطات الادارية الايرانية ، و/21، ص/ 125-126..
- 9- كتاب المفوضية الملكية العراقية في طهران المرقم / 6/261 / سري للغاية ومستعجل في 4/ نيسان/ 1931 المرسل الى وزارة الخارجية العراقية حول واقعة الفلاحية ، و/25، ص/ 141-142.
- 10- كتاب القنصل الايراني في المحمرة المرقم / 6/253 / سري للغاية في 31/ أذار/ 1931 المرسل الى الوزير المفوض العراقي فوق العادة في طهران حول اجراءات حصر النفوس ، و/26، ص/ 148-145.
- 11- كتاب القنصل الايراني في المحمرة المرقم / ل/5/2 في 1/ كانون الثاني – شباط / 1931 المرسل الى الوزير المفوض العراقي فوق العادة في طهران حول الحالة التجارية ، و/29، ص/ 156-161.
- 12- كتاب وزارة الخارجية المرقم 2004 في 9/ أيار/ 1931 المرسل الى سكرتير مجلس الوزراء حول الاتفاقية بين الجانبين العراقي والايرواني، و/18، ص/ 103- 105 .
- سابعاً// - د . ك . و ، ((الوحدة الوثائقية)) :ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 905 / 311، عنوان الملف: الحدود العراقية - الايرانية 1933 – 1937 وتضم:
- 1- كتاب المفوضية العراقية في طهران المرقم 617 في 15/ حزيران/ 1931 المرسل الى وزير الخارجية العراقي حول الحدود، و/61، ص/82.
- 2- كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم/سري ومستعجل / 2635 في 30/أذار/ 1933 المرسل الى سكرتارية مجالس الوزراء العراقي حول مواد الاتفاقية بين العراق وايران و/116، ص/125-126.
- 3- كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم/سري ومستعجل / 2685 في 2/ نيسان/ 1933 المرسل الى رئيس الوزراء العراقي حول الحديث بين الجانبين العراقي والايرواني ، و/150، ص/ 192.
- 4- كتاب القائم بالأعمال الايرانية في العراق المرقم / 4148 في 16/تشرين الثاني / 1933 المرسل الى وزير الخارجية العراقي حول بقاء الموظفين الايرانيين ، و/115، ص/141.
- 5- كتاب المفوضية الايرانية في بغداد المرسل الى وزارة الخارجية العراقية المرقم 4148 في 26 /تشرين الثاني/ 1933 حول بقاء الموظفين الايرانيين في العراق ، و/115، ص/ 141 .
- 6- كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 5086 في 1/ كانون الاول/ 1933 المرسل الى القائم بالأعمال الايرانية في العراق حول السماح للموظفين الايرانيين من البقاء في العراق ، و/ 123 ، ص/ 150- 151.
- 7- كتاب وزارة الخارجية المرقم 5162 في 11/حزيران / 1935 المرسل الى وزارة الداخلية حول مشاكل الحدود و/68، ص/89.
- 8- كتاب وزارة الخارجية مديرية الامور الشرقية المرقم /2883 في 8/4/ 1935 المرسل الى وزارة الداخلية حول تعيين موظفين ، و/69، ص/ 90 .
- 9- كتاب وزارة الخارجية مديرية الامور الشرقية المرقم /2635 في 26/4/ 1935 المرسل الى سكرتير مجلس الوزراء حول الاتفاقية المؤقتة بين ايران والعراق، و/ 153 ، ص/ 197- 198 .

ب- الكتب العربية والمعرية

- 1- ارنولد ويلسون، تاريخ الخليج العربي، ترجمة: محمد أمين عبد الله، (لندن: دار الحكمة ، ٢٠٠١)

relationship from the reasons that may lie that are the guarantee of .

The perpetuation of these differences or their dormancy

Therefore, Iraq was associated with foreign relations, including those of a diplomatic nature, with all countries of the world, especially after it achieved its independence in 1932. Before that date, relations were governed by the mood and tendencies of the Mandate Therefore, neighboring Iran was one of the countries with which Iraq entered into diplomatic relations. Those relations were divided into the period of the Mandate and Independence, especially the documentary storage of that period of time, which encouraged it to be the title of our research entitled ((The Nature of Iraqi-Iranian Diplomatic Relations 1935-1925 Documentary Study))

The research included an introduction and two chapters, the first of which was (the nature of relations between Iraq and Iran during the Mandate period 1932-1925), so that this topic contained between its sides the relationship between Iraq and Iran, a relationship that was oscillating and not adapting in several situations, which resulted in a number of things that sometimes contributed to tension and stagnation. at other times.

Key word : Diplomatic, relations, Iraq , Iran ,. External.

2- دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة:عبد النعيم

محمد و ابراهيم امين،(القاهرة: دار مصر للطباعة، 1958)

3- عباس العزاوي ، عشائر العراق ، (بيروت: مكتبة الحضارات،

د ت) المجلد الاول

4- عبد الرزاق الحسني ، البابيون والهائيون في حاضرمهم

وماضيهم ، ط5، (بغداد مطبعة الحرية، 1984).

5- — ، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، ط7، (بغداد: دار

الشؤون الثقافية، 1989).

6- كمال مظهر أحمد ، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر

، (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨5).

7- محمد الخالصي، زعيم الاسلام الخالد، (بغداد: مطبعة

المعارف، 1950).

8- محمد كردي علي ، خطط الشام ، (دمشق : مطبعة

المفيد، 1928)، ج 6 .

9- مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، (لندن: دار

الحكمة، 2005)، ج1.

The nature of diplomatic representation between Iraq and Iran 1925-1932, a documentary study

Dr. ALI IBRAHIM MUHAMMED AL MUSTAPHA

ABSTRACT

The relations between the countries of the world were characterized by fluctuation in most cases, as we see them fluctuating between agreement, conflict and coldness, which makes the follower of those relations delve into the minutes of the affairs of those countries in search of what disturbs the relationship or maintains the bonds of that